جامعة مولود معمري – تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

دور الاستثمار في ترقية الصادرات خارج المحروقات

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون

تخصص: قانون الأعمال

من اعداد الطالب :
داود سعيد

تحت اشراف الأستاذة :
أ. د اقلولي / أولد رابح صافية

لجنة المناقشة

د/ عيلام رشيدة ،أستاذة محاضرة (ب) جامعة مولود معمري، تيزي وزو..... رئيسا.

أ،د/ اقلولي/ ولد رابح صافية ،أستاذة التعليم العالي ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو..

..... مشرفا ومقررا.

د/ براهيمي صفيان ،أستاذ محاضر (ب) جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ..... ممتحنا.

السنة الجامعية : 2020 / 2021

إهداء

أولا وقبل كل شيء الحمد والشكر لله الذي أعانني طول مشواري الدراسي ووفقني لإتمام هذا العمل

وأهدي هذا العمل للوالدان العزيزان حفضهما الله وأطال عمرهما وإلى كافة الأصدقاء

كلمة شكر

وأشكر الأستاذة المشرفة لإشرافها عل هذا البحث والدعم الذي قدمته لنا وأشكر كافة الأساتذة اللذين أشرفو علي في كل مشواري الدراسي

والحمد لله

مقدمة

يشهد العالم تغير وتطور في شتي المجالات وخاصتا المجال الاقتصادي حيث تعتبر قضية التنمية الاقتصادية من بين أهم الأهداف والاهتمامات الكبري للدول،وبالأخص النامية منها باعتبارها الخيار الأساسي للتحرر من التخلف الاقتصادي والنهوض بعجلة التنمية . الى أنه لايمكن تصور عملية التنمية الاقتصادية دون تحقيق معدلات النمو مرتفعة حيث تلعب التجارة الخارجية دور مهم وفعال في معظم اقتصادات الدول المتقدمة فهي تعتبرمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية ويظهرذلك من خلال الدور الذي تؤديه المبادلات التجارية حيث توفر للاقصاد مايحتاجه من سلع وخدمات وتخلصه من فائض السوق المحلية وذلك عن طريق التصديروالاستراد .

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تسعي الى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو عالية لتوفير الرفهية لشعبها ومواكبت الدول المتقدمة للاندماج في الاقتصاد العالمي ، وتعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للبترول منذ الاستقلال الي وقتنا الحالي ويعتبرقطاع المحروقات من بين القطاعات المهمة للاقتصاد الوطني حيث يمثل 96 % من صادرات الجزائر . فهيمنة المحروقات علي الاقتصاد الجزائري أحدث اختلال هيكلي في مستوي الصادرات الجزائرية فهذا المر يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة السوق الخارجية وتقلبات أسعارها وخير دليل الأزمة النفطية سنة 1986 حيث انهارت أسعار المحروقات و عصفت بالاقتصاد الجزائري الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية تفكر في بدائل اقتصادية خارج المحروقات . وقد عملت علي هذه الاستراتجية العديد من الحكومات المتعاقبة علي السلطة الى ادراج مسالة تنمية الصادرات الغير نفطية علي رأس الأولويات التي يجب تحقيقها في ايطار الاصلاحات الهيكلية الشاملة ، والانتقال من اقتصاد موجه الي اقتصاد السوق .

تعمل الجزائر جاهدا للانضمام الي المنضمة العالمية للتجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي فقد عملت الدولة الجزائرية علي تحرير تجارتها الخارجية لمواكبة عملية الاندماج الدولي وقامت باصلاحات هيكلية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتخلص من هيمنة المحروقات علي الاقتصاد الوطني وانعكساته السلبية علي القطاعت الاخري فاستحدثت مجموعة من الهيئات والمؤسسات لترقية وتنويع صادراتها لزيادت مصادر الدخل وتدعيم الميزان التجاري وجلب العملة الاجنبية .

حيث عملت الدولة الجزائرية علي ترقية القطاعات الاخري والنهوض بها فحثت الدولة بالاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي والسياحي وعملت علي تطويرها للتخلص من هيمنة المحروقات والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقق التنمية الاقتصادية .

وكل هذا يجعلنا نطرح الاشكال التالي : **ماهي إستراتجية الجزائر في تنويع وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ؟**

للإجابة علي هذه الاشكالية سنحاول التطرق الي إستراتجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات (الفصل الأول)والى مجلات تنويع الصادرات وتحديات التصدير الغير نفطي في الجزائر (الفصل الثاني) .

الفصل الأول
إستراتجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات

يبقي الاقتصاد الجزائري مرتبط بعائدات المحروقات و يبدو ذلك واضح من خلال سيطرة هذا القطاع على نسبة كبيرة من قيمة الصادرات الجزائرية. هذا ما ادي الى افتقار الصادرات الجزائرية الى التكامل الذي جعلها في وضع صعب نظرا لمحدودية الموارد البترولية و المخاطر الناجمة عن تقلبات اسعارها نتجة الأزمات الأقتصادية . وتلعب استراتجية تنمية الصادرات دور هام في تطوير القطاع الأقتصادي الذي من خلاله تسعي الدولة الى توفير الهياكل الاساسية التى تساعد على نمو الصناعات الموجهة للتصدير ودخول مجال التجارة الخارجية و منافسة منتجات الدول الكبري .

وعلى ضوء هذا سنحاول في هذا الفصل ان نتناول الاستراتجية التى انتهجتها الجزائر في تحرير تجارتها الخارجية (المبحث الأول) واستراتجية التصدير للنمو بالاقتصاد الوطني (المبحث الثاني) .

المبحث الأول

استراتجية تحرير التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية العمود الفقري للاقتصاد العالمي واهم رابط بين الدول باعتبار أن الحدود الوطنية لم تعد كافية لنمو القوي الانتاجية و بالتالي الانغلاق لن يمكن الدول من بلوغ أهدافهاوغايتها بحقيق نموها الاقتصادي.فاصبحت الحاجة متزايدة للانفتاح على العالم الخارجي والمساهمة في التبادل الجاري الدولي وموكبة جميع المؤسسات الدولية الخاصة (المنظمةالعالمية للتجارة)التي تسعي الى التحريرالكامل للتجارة الخارجية بين الدول لتسهيل المعاملات التجارية بينها.

وبناء على هذا سنحاول ان نتطرق في هذا المبحث لدراسة مفهوم تحرير التجارة الخارجية(المطلب الأول) والايطار القانوني للتجارة الخرجية في الجزائر (المطلب الثاني) ومراحل تطور التجارةالخارجية في الجزائر (المطلب الثالث).

المطلب الأول

مفهوم تحرير التجارة الخارجية

ان المفهوم العام للتجارة الخارجية ينص على دراسة العلاقة الموجودة بين الأعوان الاقتصادين في وحدات سياسية مختلفة ومن خلال معاملات تجارية تبرز اهم صورها المتمثلة في انتقال السلع الخدمات و رؤوس الاموال بين الدول، سنتطرق في هذا المطلب الي تعريف التجارة الخارجية (الفرع الأول) وأهمية التجارة الخارجية(الفرع الثاني).

الفرع الأول

تعريف تحرير التجارة الخارجية

قبل التطرق الى تعريف تحرير التجارة الخارجية يجب أولا التطرق الى تعريف التجارة الخارجية التي يمكن تعريفها التالي :

هو أحد فروع علم الاقتصاد الذى يدرس المعاملات الاقتصادية بين الدول التى هي عبارة عن تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم، ويمكن أن يمارس التجارة الخارجية اشخاص طبيعية أو أشخاص معنوية أو شركات العالمية. [1]

يمكن تعريفها ايضا بأنهاعبارة عن تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، و كذالك الشركات والأشخاص على المستوي الدولي، كما يمكن تعريفها على نحو اعمق بانها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية والنقدية التى تتكون من مجموع التجار الخارجية لبلدان العالم كافة.[2]

يمكن تعريف تحرير التجارة الخارجية كالتلي:

المقصود بتحرير التجارة الخارجيةهي اتباع مجموعة من الاجراءات والتدابيرالتى تعمل للتقليل من تدخلات الدولة في مجال التجارة الخارجية سواء واردات أو صادرات،أي التخل عن القيود المفروضة على محددات نمو التجارة الخارجية،أي التخلي على مظاهر سياسة الحماية كازالة الحواجز التجارية بين الدول كالتعريفات و الحصص الجمركية.[3]

[1] محمد أحمد الستريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الطبعة الأولي ، مؤسسة رؤية ، مصر ، 2008 ، ص8 .

[2] شيخي حفيظة ، ترشيد السياسات التجارية من أجل الأندماج الأجابي للجزائر في الأقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة تخرج شهادة الماجستر في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، 2011-2012 ، ص 11 .

[3] بوضياف سامية ، سياسة تحرير التجارة الخارجية و أثارها على التنافسية الدولية ، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ،جامعة البليدة 02 ص 201.

الفرع الثاني

أهمية تحرير التجارة الخارجية

ليس من الشك أن التجارة الخارجية تساعد البلد على رفع مستوي الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلدان، فالبلدان تختلف من حيث توفرها على المواد الأولية والأساسية والمزايا الأقتصادية في انتاج السلع والخدمات فكل بلد يتميز عن غيره فهذا البلد يجود فيه الزراعة والبلد الأخر تجود فيه الصناعة ،فالتجارة الخارجية تمكن كل بلاد من الاستفادة بمزايا البلد الأخر.[1]

تعتبر اهمية التجارة الخارجية في أنها منفذ فائض الأنتاج الذي تحتاجه السوق المحلية حيث يكون الأنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق استعابه فبتحرير تجارتها الخارجية تتمكن من تصدير الفائض، القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر باستراد رؤس الاموال الأجنبية، القدرة علي تحويل المدخرات المحلية الى استثمرات خاصة في الدول النامية التي تحتاج الى استراد المعدات والسلع والألات التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي.[2]

تعد ايضا التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء متقدم أو نامي فالتجارة الخرجية تقوم بربط الدول مع بعضها البعض وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد علي رفاهية البلد ،كما ان لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية وتلعب دور فعال للخروج من الفقر خاصة عند تشجيع الصادرات فينتج علي ذلك الحصول علي مكاسب

[1] حسن أحمد توفيق ، التجارة الخارجية ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1987 ، ص 10 .
[2] زبير طيوح ، أثار تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري,دراسة حالة الجزائر 1980-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014- 2015 ، ص 9 .

جديدة في صور راس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دور في زيادة الاستثمارات وانشاء البنية الأساسية والنهوض بالتنمية الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني

الايطارالقانوني للتجارة الخارجية في الجزائر

بعد الازمة الخانقة التى عاشتها الجزائر أواخر الثمانينات بسبب سوء التسير وتدهور اسعارالبترول التى عصفت بالاقتصاد الوطني،الشيئ الذي دفع الدولة الى انتهاج اصلاحات اقتصادية لاسترجاع التوازن الاقتصادي والسير الي تحرير تجارتها الخارجية وتكريسها بموجب قوانين.

لقد قام المشرع الجزائري بتكريس التجارة الخارجية من خلال مجموعة من القوانين والنصوص التشريعية والتنظيمية (الفرع الأول) كما قام بتكرسها دستوريا (الفرع الثاني).

الفرع الأول

التكريس التشريعي للتجارة الخارجية في الجزائر

قام المشرع الجرائري بتنظيم التجارة الخارجية بعد الاستقلال 1963 بسن مجموعة من القوانين التى تجعل الدولة تراقب هذا قطاع حيث قام بمراقبة الصرف ومجال الاستراد والتصدير، وبعد ذلك اتجهت الدولة مباشرة الى احتكار التجارة الخارجية وتم ذلك باصدار

[1] حمشة عبد الحميد ، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل التطورات الدولية الراهنة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012- 2013 ، ص11.

مجموعة من القوانين التى تنص صراحتا باحتكار الدولة للتجارة الخرجية وذلك بموجب القانون رقم 78- 02 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية [1]

كما جعل هذا القانون ابرام العقود الخاصة باستراد أو تصدير البضائع والخدمات مع المؤسسات الأجنبية من قبل الاختصاص المطلق للدولة أو احدي هيئاتها[2]

و في 1988 صدر قانون رقم 88-29 الذي يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية[3] الذي قلص احتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك في مادته 10 التي تنص على **"يكون استيراد البضائع المخصصة للبيع علي حالتها،في ايطار البرنامج العام للتجارة الخارجية، من اختصاص اصحاب الامتياز لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية وحدهم."** [4]

بعدها صدر قانون المالية التكميلي90-16 لسنة 1990[5] الذي فتح التجارة الخارجية امام القطاع الخاص وذلك حسب المادة 41 /3 و5 . وشهدت هذه الفترة أيظا بصدور المرسوم التنفيذي رقم 91-37 يتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية [6] الذي فتح ممارسة التجارة الخارجية امام القطاع الخاص.وفي نفس السنة صدر النظام رقم 91-03 الذي يتعلق بشرط استراد السلع الى الجزائر وتمويلها [7] حسب مادته الأولي التى فتحت مجال الاستراد لكل متعامل اقتصادي مقيد في السجل التجاري ابداء من 1 افريل 1991 .

[1] قانون رقم 78-02 ،مؤرخ في 30 جانفي 1978 ، يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ،جريدة رسمية ،عدد 07 ،صادرة بتاريخ 14 فيفري 1978 (ملغي)

[2] بن علي فطيمة ، عيسات فريدة ، التجارة الخارجية بين الحرية والرقابة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ،تخصص قانون الأعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2020 ، ص 6 .

[3] قانون رقم 88-29 ،مؤرخ في 19 يوليو 1988 ، يتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، جريدة رسمية ، عدد 29 ، صادرة في 20 يوليو 1988.(ملغي)

[4] المادة 7 من القانون 88-29 ، مرجع نفسه.

[5] قانون رقم 90-16 ، مؤرخ في 7 أوت 1990 ، يتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1990 ، جريدة رسمية ، عدد 34 ، صادرة في 13 أوت 1990.

[6] مرسوم تنفيذي رقم 91-37 ، مؤرخ في 13 فيفري 1991 ، يتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية ، جريدة رسمية ، عدد 12 ، صادرة في 20 مارس 1991.

[7] نظام رقم 91-03 ، مؤلرخ في 20 فيفري 1991 ، يتعلق بشروط القيام بعمليات استراد سلع الي الجزائر وتمويلها ، جريدة رسمية ، عدد 23 ، صادرة في 25 مارس 1991.

وواصلت الدولة الجزائرية تحرير تجارتها الخارجية برفع القيود وخاصتا بعد صدور الأمر رقم 03-04 [1] المتعلق بعمليات استراد وتصدير البضائع، وقد نظم هذا القانون مجال الاستراد والتصدير في المادة 2 و3 منه .

الفرع الثاني

التكريس الدستوري للتجارة الخارجية في الجزائر

لم يقتصر تكريس مبدأ حرية التجارة الخارجية علي اصدار المشرع النصوص القانونية التى جاءت لتدعيم هذا المبدأ ، بل تم تعزيزه دستوريا [2] وذلك من خلال دستور 1996 حسب مادته 37 [3] والمعدل بالتعديل الدستوري لسنة 2016 بموجب المادة 43 منه التي

تنص علي **"حرية الاستثمار والتجارة مضمونة وتمارس في ايطار القانون"**[4].

المطلب الثالث

مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر

عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال تبعية للاقتصاد الاستعماري اين كانت كل

[1] الأمر رقم 03-04 ، مؤرخ في 19 يوليو 2003 ، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استراد البضائع وتصديرها ، جريدة رسمية ، عدد 43 ، صادرة في 20 يوليو 2003.معدل ومتمم بالقانون 15-15، مؤرخ فغي 15 جويلية 2015 ،جريدة رسمية ، عدد 41 ،صادرة بتاريخ 29 يوليو 2015 .

[2] بن علي فطيمة ، المرجع السابق ،ص 9.

[3] موسوم رئاسي رقم 96-438 ، مؤرخ في 07 ديسمبر 1996 ، يتضمن دستور الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية ، جريدة رسمية ،عدد76 ،الصادر في 08 ديسمبر 1996.

[4] المادة 43 من القانون رقم 16-01 ، مؤرخ في 06 مارس 2016 ، متضمن التعديل الدستوري ، جريدة رسمية ،عدد 07 ، صادرة في 07 مارس 2016 .

المعاملات التجارية تتم مع الدولة الفرنسية وتميزت هذه المرحلة بالتبعية الاقتصادية

للجزائر تجاه فرنسا ، وللخروج من هذه التبعية انتهجت الجزائر سياسة حكومية تهدف الي ضمان استقرارها الاقتصادي فكان عليها أن توجه اهتمامها الي اصلاح تجارتها الخارجية .

ومن بين هذه الاصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية تطوير تجارتها الخارجية التي مرت عبر مراحل ومنها مرحلة رقابة الدولة علي التجارة الخارجية 1970.1963(الفرع الأول) ومرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجي 1989.1970 (الفرع الثاني) وتليها مرحلة تحرير التجارة الخارجية 1990 (الفرع الثالث) .

الفرع الأول

مرحلة رقابة الدولة علي التجارة الخارجية (1963. 1970).

تميز التشريع الجزائري في الفترة مابين 1963الي غاية 1970 بوضع العناصر الأولي لمراقبة الدولة لهذا القطاع اذ تمثلت هذه العناصر في وسائل الحماية التقليدية اتخذت ثلاثة اشكال يتعلق الأمر بمراقبة الصرف والتعريفة الجمروكية بالاضافة الي تحديد ايطار لحصص الواردات من السلع.[1]

▪ مراقبة الصرف:

1 بن لحرش صراح ، تشجيع الصادرات خارج المحروقات ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2012-2013 ،ص 74.

كما فرضت السلطات الرقابة علي الصرف على أي عمالية تجارية ومالية مع دول

العالم للحد من انتقال رؤوس الأموال الي الخارج بكل حرية،وذلك بعد خروج الجزائر من منظمة الفرانك الفرنسي .[1]

يتولي البنك المركزي الجزائري مهمة الرقابة علي أسعار الصرف بحيث يتولي مهمة مراقبة حركة رؤوس الأموال من و الى الخارج ، وتكفل له هذه المهمة فرض رقابة مسبقة علي أي تبادل خارجي ذو صلة بالسياسة المالية والنقدية للدولة.[2] وكل هذا بهدف التحكم في عمليات الصرف واخضاع كل العمليات التجارية المحققة من المبادلات التجارية الخارجية للبنك المركزي الجزائري.[3]

▪ التعرفية الجمروكية:

ولتنفيذ الرقابة على التجارة الخارجية اعتمدت السلطات الجزائرية علي نظام خاص بالتعريفة الجمروكية ميزبين السلع حسب طبيعتها وحسب بلد المنشأ،حيث منح سلع التجهيز تعريفة منخفضة للوفاء وفرض تعريفة مرتفعة علي السلع الاستهلاكية لحماية المنتوج المحلي من المنافسة الاجنبية.[4]

فنجد أول تعريفة صدرت بموجب الامر رقم 63-414 المتضمن انشاء تعريفة جمروكية جديدة.[5] في اكتوبر 1963 والتى تصنف السلع حسب طبيعة المنتوج(سلع استهلاكية ألات

[1] محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 74.
[2] حموش ديهية ، شبيني صبرينة ، انعكاسات التجارة الخارجية علي النشاط الانتاجي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري، تيزي وزو ، 2015 ، ص 07 .
[3] خالد احمد علي محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة واثارها في الفكر الاقتصادي العالمي ،الطبعة الاولي ، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2019 ، ص147.
[4] قاسمي لخضر ، أثر الصادرات غير نفطية علي النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقلة حول تنويع الاقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتضادية وعلوم التسير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2013-2014 ، ص 49.
[5] أمر رقم 63-414 ، مؤرخ في 28 اكتوبر 1963 ، المتضمن انشاء تعريفة جمروكية جديدة ، جريدة رسمية ، عدد 80 ، صادرة في 29 أكتوبر 1963.

صناعية ...)وحسب مصدر وأصل هذا المنتوج جغرافيا.[1]

لم تعمر هذه الاتفاقية طويلا فبعد خمسة سنوات وبالضبط فى 1968 صدر الامر رقم 68-35 المتضمن تعديل الضرائب الجمروكية عند الاستراد [2] ابقي الا علي ثلاثة مناطق جغرافية تدفع ضرائب مرتفعة نوعا ما.[3]

▪ نظام الحصص :

انتهجت الدولة بعض الاجراءات لمراقبة التجارة الخارجية ومن بينها نظام الحصص والذي بموجبه تقوم السلطة بتحديد كمية معينة لا يسمح بتجاوزها عند الاستراد سواء بالقيمة أو بالجانب الكمي للسلعة ، وهناك نظام حصص يطبق علي الواردات ونفس الشأن قد يكون بالنسبة للصادرات [4]

أما بخصوص هذا الاجراء نص عليه المرسوم 63-188 ، المتضمن تحديد ايطار حصص السلع عند الاستراد حسب المادتان 02 و05 . [5]

تبنت الجزائرخلال هذه الفترة الرقابة علي التجارة الخارجية خوفا من عواقب المحتمة (وقف التمويل السلعي انتهاك السيادة الوطنية)التي تنجر علي احتكار أو تحرير التجارة الخارجية خصوصا اي المرحلة الاولي من الاستقلال . [1]

[1] خالد احمد علي محمود، المرجع السابق ، ص 147.
[2] الامر رقم ، 68-35 المؤرخ فى 02 فيفري 1968 ، المتضمن وضع حقوق جمروكية جديدة ، جريدة رسمية ، عدد 11 ، الصادرة في 02 فيفري 1968 .
[3] بن لحرش صراح ،المرجع السابق ، ص 75.
[4] فيصل لوصيف ، أثار سياسات التجارة الخارجية علي التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970 .2012 ، مذكرة مقدمة كجزاء من متطلبات نيل شهادة الماجستر في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 01 ، 2013.2014 ، ص 23 .
[5] مرسوم تنفيذي رقم 63-188 ، المؤرخ في 16 ماي 1963 ، المتضمن تحديد ايطار الحصص الخاص بالمنتوجات المستوردة ، جريد رسمية ، عدد 44 ، الصادرة في 02 جويلية 1963 .

الفرع الثاني

مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1970. 1985).

بدأت السلطات تجسد فكرة الاحتكار في مجال المبادلات التجارية بعدما فرضت مجموعة من الاجراءات التي منحت حق الاحتكار للمؤسسات العمومية ، لتنظيم عملية الاستراد لحماية المنتوج المحلي ومراقبة تحولات العملة .[2]

اتسمت هذه الفترة باحتكار المؤسسات العمومية لمجال التجارة الخارجية وتجسد هذا الاحتكار عن طريق اصدار مجموعة من القوانين من بينها :

* مرسوم رقم 74-14 المؤرخ في 30 جانفي 1974 والمتعلق بالرخص الاجمالية للاستراد.[3]

* الأمر رقم 74-12 المؤرخ في 30جانفي 1974 المتعلق بشروط استراد البضائع.[4]

* وتم اصدار القانون 78-02 المؤرخ في 01 فيفري 1978 الذي ينص صراحتا علي احتكار الدولة للتجارة الخارجية [5] حيث أصبح بموجبه الاستيراد والتصدير لايتم الا عن

---

[1] عجة الجلالي ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص 13.

[2] قاسمي لخضر ، المرجع السابق ، ص 50 .

[3] مرسوم رقم 74-14 ، مؤرخ في 30 جانفي 1974 ، يتعلق بالرخص الاجمالية للاستراد ، جريدة رسمية ، عدد 14 ، الصادرة في 15 فيفري 1974.

[4] أمر رقم 74-12 ، مؤرخ في 30 جانفي 1974 ، يتعلق بشروط استراد البضائع ، جريدة رسمية ، عدد 14 ، الصادرة في 15 فيفري 1974.

[5] قانون 78-02 ، المرجع السابق .

طريق الدولة أو مؤسساتها أي كل العقود مع المؤسسات الاجنبية لاتبرم الا عن طريق هيئة تابعة للدولة. [1]

* مرسوم رقم 84-390 المؤرخ في 22 ديسمبر 1984 والمتعلق بمزاولة الدولة للتجارة الخارجية.[2]

الفرع الثالث

مرحلة تحرير التجارة الخارجية 1990

نظرا للوضع المتدهور الذي أل اليه الاقتصاد الوطني بعد أزمة 1986 التي ألقت بثقلها علي التجارة الخارجية ،حيث عملت الدولة علي تحريرهذا القطاع بصفة تدريجية في ايطار برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1989 الذي يحمل مجموعة من التدابيرالتي تهدف الي استعادة توازن الاقتصاد الوطني [3] وهذا مادفع الدولة الي انتهاج سياسة أكثر تفتحا أمام العالم الخارجي واتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات لتحرير تجارتها الخارجية ابتدأ من التحرير المقيد والتحرير الجزئي ثم الي التحرير الكامل والتام .

❖ مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية 1988 :

أما فيما يتعلق بالسياسة التجارية خلال هذه الفترة فقد كان اسقاط النظام الاقتصادي الذي ساد انذاك حيث منحت الحكومة حقوقا للاستراد احتكارية الي مؤسسات عامة معينة ، أما الشركات الخاصة يجب ان تحصل علي ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة

[1] قاسمي لخضر المرجع السابق ، ص 51 .
[2] مرسوم رقم 84-390 ، مؤرخ في 22 ديسمبر 1984 ، والمتعلق بمزاولة الدولة للتجارة الخارجية ، جريدة رسمية ، عدد 70 ، الصادرة في 29 ديسمبر 1984.
[3] الهروشي خطاب ، نحو استراتجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة احصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة ، مجلة المالية والسوق ، جامعة وهران 01 ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2019 ، ص 505.

السلع والخدمات المستوردة .[1]

وشهدت هذه المرحلة صدور المرسوم 88-201 مؤرخ في 18 أكتوبر 1988 [2] الذي يلغي جميع احكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات طابع اقتصادي (أي المؤسسات التابعة للدولة)التفرد بأي نشاط اقتصادي أو احتكار التجارة .

❖ مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية1990-1993 :

في هذه المرحلة قامت الدولة بالتحرير التدريجي لتجارتها الخارجية حيث اصبحت تلعب دور المنظم وتركت المجال أمام القطاع الخاص ، وقد أصدرت الدولة مجموعة من القوانين التى تنص صراحتا علي بداية تحرير التجارة الخارجية ومن بينها:

- قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض [3]يعد هذا القانون مؤشرمن مؤشرات الاصلاح الاقتصادي ومن بين أهم المبادئ التى جاء بها منح الاستقلالية للبنك المركزي واعطاء الحرية للبنوك التجارية في القيام بمعملاتها ومحاربة التضخم و انشاء هيئة علي راس المنظومة المصرفية تسمي مجلس النقد والقرض.[4]

- قانون 90-16 المؤرخ في 07أوت 1990 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990 [5] ، وجاء بمجموعة من المبادئ كادخال نظام يتمثل في شركة الامتيار وشركات البيع بالجملة مما يساعد بشكل كبير علي تفتيت احتكار الاستيراد ونظام الامتياز يقضي بحصول الشركات الامتياز عند حق الاستفادة الخالص بتمثيل مورد اجنبي ويحتاج انشاؤها

[1] شهرزاد زغيب وليلي عيساوي ،افاق انضمام الجزائر الى المنضمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 04 ، 2003 ، ص 81 .

[2] مرسوم رقم 88-201 ، مؤرخ في 18 أكتوبر 1988 ، يتضمن الغاء جميع الاحكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات طابع اقتصادي للتفرد بأي نشاط اقتصادي أو احتكار التجارة ، جريدة رسمية ، عدد 42 ، الصادرة في 19 أكتوبر 1982.

[3] قانون 90-10 ، مؤرخ في 14 أفريل 1990 ، يتعلق بالنقد و القرض ، جريدة رسمية ،عدد 16 ، صادرة في 18 أفريل 1990.

[4] عدة محمد ، تاثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة الممتدة 1990-2014 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكادمي في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ،2015-2016، ص 37.

[5] قانون 90-16 ، المرجع السابق.

الحصول علي موافقة مجلس النقد والقرض .وكذلك السماح للتجار باستراد البضائع وحدد البضائع المستثناة من هذا الترخيص التي يستثني منها السيارات بغرض بيعها ويبقي الاستيراد لأجل الاستهلاك حكر على المجاهدين وذوي الحقوق .[1]

ولقد تأكد فتح التجارة الخارجية لكل عون اقتصادي عن طريق التنظيم الصادر عن محافظ بنك الجزائر رقم 91-03 المؤرخ في 20 فيفري 1991 المتعلق بشروط القيام بعملية استراد السلع الى الجزائر وتمويلها.[2]

المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية [3] الذي يسمح بحرية الاستراد والتصدير لكل متعامل طبيعي أو معنوي سواء مقيم أو غير مقيم دون قيد أو شرط ماعدي التوطن البنكي الذي يتطلب تمرير كل عملية تجارية عبر بنك معتمد لدي بنك الجزائر. [4]

❖ مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية 1994 :

وفي هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برنامج الاصلاح الاقتصادي واتخاذ اجرءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذ لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي ودخول السلع والخدمات الاجنبية وكذلك رؤوس الاموال وفي هذا السياق اصدرت السلطات التعليمة 94-13 المؤرخة في 12 أفريل 1994 التي تؤكد التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية ومنذ ذلك التاريخ تم تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة .[5]

[1] عدة محمد ، المرجع السابق ، ص 37.
[2] حموش ديهية ، الامرجع السابق ،ص 15.
[3] مرسوم تنفيذي رقم 91-37 ،المرجع السابق .
[4] قاسمي لخضر ، المرجع السابق ص53 .
[5] محمد راتول ، تحولات الاقتصاد الجزائري بحوث اقتصادية عربية ، مجلة علمية ، جامعة شلف ، عدد 23 ،2001

المبحث الثاني
استراتجية التصدير للنمو بالاقتصاد الوطني

احتلت قضية التصدير حيز هام في النمو الاقتصادي لدول العالم خاصتا النامية، وعلما أن القوة الاقتصادية للبلدان تقاس بمقدار صادراتها .وتنبع أهميته في تزود الخزينة العمومية بالعملة الصعبة وقد أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت استراتجية تشجيع الصادرات كخيار تنموي يوفر لها النمو الاقتصادي علي نحو اسرع من استراتجية احلال الواردات ويعتبر التصدير اهم ما يحرك عجلة اقتصاد الدول الي الأمام .

المطلب الأول
مفهوم التصدير

يعتبر التصدير أهم محرك للاقتصاد فهو العنصر الذي يجعل الدولة تحقق جميعا أهدافها المسطرة بتوفير الموارد المالية للخزينة العمومية ، وهو مؤشر هام للنهوض باقتصادات الدول النامية وللتصدير عدة مفاهيم غير أن أصلها يدور في خروج السلعة من بلدها الأصلي الى البلدان الأخري، سنعرض في هذا المطلب تعريف التصدير(الفرع الأول) و أهمية التصدير (الفرع الثاني).

الفرع الأول

تعريف التصدير

للتصدير عدة تعريفات نذكر منها :

يعرف التصدير بأنه اخراج البضائع والمنتوجات والخدمات خارج المجال الجمروكي و ذلك من أجل الحصول على العملة الصعبة. [1]

التصدير يعني قدرة الدولة وشركاتها علي تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية الي دول وأسواق عالمية ودولية أخري،وهوعبارة عن عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة الى الدول التى تعاني نقص في الانتاج وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية .[2]

أما بالنسبة للصدرات فيمكن تعريفها كالتالي :

تعرف الصادرات علي أنها مجموع السلع والخدمات المباعة في السوق الخارجية و ويضف الى مداخيل ورؤوس الأموال التي تظهر في ميزان المدفوعات علي انها صادرات لأنها تمثل بيع عناصر محلية لمستثمرين أجانب .[3]

[1] حجارة ربيحة ، حرية الاستثمار في التجارةالخارجية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوره في العلوم ، تخصص قانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2017 ، ص 140 .

[2] عدة محمد ، المرجع السابق ، ص 03.

[3] حفايضية يمينة ، برقوق صبرينة ، ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر خلال 2004-2017 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي ، قالمة ، 2017-2018 ، ص 03.

الفرع الثاني

أهمية التصدير في التنمية الاقتصادية

يعتبر الاداء التصديري حيز مهم في اقتصاد مختلف الدول لأنه من العوامل التي تعزز التنمية الاقتصادية حيث أن نمو الصادرات يساهم بشكل مهم و كبير في توفير وسائل النمو الاقتصادي علي وجه أسرع وعليه يعد التصدير حيز مهم يمكن الاعتماد عليه في ادخال العملة الاجنبية[1]

وتتجلي أهمية التصدير في زيادة النقد الأجنبي لاي دولة وبالتالي التصدير يمكنه معالجة مشكلة الاقتراض الاجنبي ، فبعوائد الصادرات يسد القروض الخارجية التي تم الحصول عليها . وتمثل الصادرات مصدر اساسي من مصادر تمويل الواردات التي تعتبر أحد محدد للاستثمار في الدول النامية .[2]

وتكمن أهمية الصادرات في جلب الاستثمارات الأجنبية فالاستثمار ياتي بالتكنلوجية التي تساهم في تنويع المنتج و تحسين جودته مما يؤدي الى زيادة الطلب عليه في السوق الخارجية ، وعائدات الصادرات تنمي رأس المال وتؤدي الى بروز صناعات جديدة .[3]

المطلب الثاني

[1] مدوري عبد الرزاق ، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، 2011-2012 ، ص 89.

[2] عدة محمد، المرجع السابق ، ص 03.

[3] قاسمي لخضر ، المرجع السابق ، ص 77.

الأجهزة الداعمة للتصدير في الجزائر

تعتبر الصادرات ممول التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك من خلال تصدير السلع لتمويل الواردات وزيادة دخلها القومي ، لذلك أصبح التوجه الى التصدير تنمية الصادرات من أهم الاهداف الاقتصادية حيث استحدثت الدولة مجموعة من الأجهزة التى تسهل وتدعم عملية التصديرحيث سنتناول في هذا المطلب الأجهزة الداعمة لنشاط التصدير ذات طابع عمومي (الفرع الأول)والأجهزة الداعمة للتصدير ذات طابع خاص (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الأجهزة الداعمة للتصدير ذات طابع عمومي

حاولت الجزائر وضع تحفيزات وتسهيلات لتحفيز التصدير وذلك من خلال استحداث هيئات وأجهزة التي تهدف الى ترقية وتنويع القاعدة التصديرية في الجزائر والمتمثلة في :

❖ الديوان الوطني لترقية الصادرات PROMEX :

أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327 [1] الذي وضع تحت وصاية وزارة التجارة مهمته الأساسية تقديم اعانات من أجل ترقية التجارة الخارجية وتنشط برنامج ينمي مبادلات التجارة الخارجية وترقيتها خاصة تلك الموجهة نحو ترقية الصادرات خارج المحروقات .[2]

❖ الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX :

تم انشاؤها بموجب المرسوم رقم 04-174 المؤرخ في 12 يوليو 2004 [3] وبذلك

[1] مرسوم تنفيذي رقم 96-327 ، المؤرخ في 01 أكتوبر 1996 ، المتضمن انشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية ، جريدة رسمية ، عدد 58 ، الصادرة في 06 أكتوبر 1996 .

[2] بن بعلاش خاليدة ، الايطار القانوني والتنضيمي لتشجيع قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ، يومي 11 و12 مارس 2014 ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، منشور علي موقع الكلية ، ص 08 .09.

[3] مرسوم تنفيذي رقم 04 -174 ، المؤرخ في 12 يوليو 2004 ، يتضمن انشاء الدوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية ، جريدة رسمية ، عدد 39 ، صادرة في 16 يوليو 2004.

تكون هذه الوكالة حلت محل الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية.وتعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية معنوية وذمة ملية مستقلة وتكون تحت وصاية وزارة التجارة،وتقوم هذه الوكالة بتحديد استراتجية لترقية التجارة الخارجية وتسير وتنظيم وسائل ترقية الصادرات وتعد تقرير سنوي حول سياسات التصدير.[1]

❖المجلس الوطني لترقية الصادرات CNPE :

أنشئ بموجب الأمر03-04 المؤرخ في 19 يوليو 2004 [2] متعلق بالقواعد العامة المطبقة علي عملية استراد البضائع وتصديرها ويتولي هذا المجلس مجموعة من المهام التي أسندت اليه كالمساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات واقتراح تدابير لتسهيل توسيع الصادرات غير نفطية.[3]

❖ الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير Safex :

تم انشاؤها بموجب المرسوم 87-63 [4] المتظمن انشاء الدوان الوطني للسوق والتصدير والذي غيراسمه الى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير سنة 1990 كان الهدف منه تطوير وتقويم المبادلات الخارجية عن طريق ترقية الصادرات غير نفطية وعقلنة الواردات وتشجيع التصدير وتقديم مجموعة من المقايس التتي تناسب نوعية المنتج المطلوب تصديره وتحديد كميات الموجهة التصدير.[5]

❖ الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة Caci :

انشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 الصادربتاريخ 03 مارس 1996 [6]

---

[1] مدوري عبد الرزاق ، المرجع السابق ص 231 .
[2] الأمر رقم 03-04 ، المرجع السابق .
[3] قاسمي لخضر ، المرجع السابق ، ص84 .
[4] مرسوم رقم87-63 ، المؤرخ في 03 مارس 1987 ، و المتعلق بانشاء الدوان الوطني للسوق والتصدير ، جريدة رسمية ، عدد 10 ، الصادرة في 10 مارس 1987 .
[5] مدوري عبد الرزاق ، المرجع السابق ، ص 230 .
[6] مرسوم تنفيذي رقم 96-93 ، مؤرخ في 03 مارس 1996 ، يتضمن انشاء غرفة التجارة والصناعة ،جريدة رسمية ، عدد 16 ، الصادرة في 06 مارس 1996.

تعمل علي ترقية مختلف القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الاسواق الدولية وتسهيل عمليات التصدير وابرام الاتفاقيات مع الفرق التجارية الاجنبية .[1]

[1] سليمة طبايبية ، تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين الضرورة والتنويع واشكالية التبعية للمحروقات (الواقع والتطلعات المستقبلية) ،المؤتمر الدولي الخامس الموسوم بالممارسات الادارية الذكية في تعزيز منضومة النزاهة والثقافة ومحاربة الفساد الاداري والمالي يومي 08.و10 تشرين الأول 2019، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، ص 04.

❖ الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات FSPE :

استحدث بموجب قانون المالية لسنة 1996ويساعد المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية لترقية منتجاتها وترويجها في السوق الاجنبية ، حيث توفر الدولة بهذا الصندوق مساعدات لكل مؤسسة وطنية ولكل تاجر مقيد في السجل التجاري وكل الاشخاص الذين ينشطون في مجال التصدير وهذه المساعدات تقدم عن طريق وزارة التجارة وفقا لنسبة محددة سلفا .[1]

الفرع الثاني

الأجهزة الداعمة للتصدير ذات طابع خاص

ومن بين هذه الاجهزة الشركة الجزائرية للتأمين والمؤسسات المصرفية :

❖ الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات CAGEX :

تأسست وفق الأمر رقم 96-06[2] وهدفها ترقية الصادرت خارج المحروقات و تدعيم القدرات التصديرية والعمل علي دفع المصدرين لقتحام السوق الدولية بفضل الضمنات المقدمة وتمويل البنوك لها ، وتغطية المخاطرالمتعلقة بعمليات التصدير وتعويض وتغطية الديون .[3]

[1] زرورو نورية ، الاجهزة الداعمة لنشاط التصدير في القانون الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2019 ،ص30 .

[2] الامر رقم 96-06 ، مؤرخ في 10 جانفي 1996 ، يتعلق بتأمين القرض عند التصدير ، جريدة رسمية ، عدد 03 ، الصادرة في 14 جانفي 1996.

[3] حجارة ربيحة ، المرجع السابق ، ص 150.

❖ انشاء البنوك المخصصة في تمويل الصادرات :

ان المؤسسات المصرفية والبنوك تلعب دور هام في تمويل التجارة الخارجية عن تقديم قروض للمتعاملين الاقتصاديين والزبائن وتساهم في انجار المشاريع الاستثمارية و تطوير النشاط الاقتصادي فكل متعامل اقتصادي يتوجه نحو السوق الدولية ملزم بأن يمر علي البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية من أجل تسجيل العملية التجارية المتعلقة بالاستراد والتصدير .[1]

[1] زورورنورية ، المرجع السابق ، ص 38 .

الفصال الثاني
مجلات تنويع الصادرات وتحديات التصدير الغير نفطي في الجزائر

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها المحروقات في العالم في شتي المجلات،ورغم تذبذب اسعارها فهي تتحكم في معظم اقتصدات الدول خاصتا الاقتصاد الجزائري .ونظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها عائدات الثروة النفطية علي الاقتصاد الجزائري التي تعتبر الركيزة الأساسية في المدخول الوطني ، ولهذا فان مسالة الاهتمام والاستغلال الراشد والعقلاني لهذا المورد يعتبر اكثر من ضرورة .فان الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات الغير نفطية والاختلال الهيكلي الحاصل علي مستوي الصادرات الجزائرية لايزال يشكل مصدر قلق بالنسبة للدولة الجزائرية الأمرالذي جعل العديد من الحكومات المتعاقبة علي الجزائرتدرج مسألة تنمية الصادرات الغير نفطية علي راس الأولاويات التي يجب تحقيقها .

وعلي ضوء هذا سنحاول في هذا الفصل ذكر مجلات تنويع الصادرات الغير نفطية (المبحث الأول) ونذكر التحديات والعقبات التي تواجه التصدير الغير نفطي في الجزائر (المبحث الثاني).

المبحث الأول

مجلات تنويع الصادرات في الجزائر خارج قطاع المحروقات

ان من بين الاهداف التي تسعي الدول الي تحقيقها تحسين نموها الاقتصادي سواء كانت دولة نامية أو متقدمة . وخاصتا الدول النامية ومنها الجزائر حيث تعتبر مجمل صادراتها من المحروقات.فهنا هيمنة الصادرات النفطية تجعل الاقتصاد الوطني رهينة تقلابات اسعار النفط في الاسواق الخارجية وهذا مايستوجب التفكير في مرحلة مابعد البترول .وذلك بتنويع الصادرات الغير نفطيةوانتهاج استراتجية تنموية تقضي بالنهوض بمختلف القطاعات الهامة والاستراتجية .

سنتطرق في هذا المبحث الي مجلات تنويع الصادرات خارج المحروقات بالنهوض بالقطاعات الاستراتجية الأخري وعلي رأسها القطاع الزراعي (المطلب الأول) والقطاع السياحي (المطلب الثاني) والقطاع الصناعي (المطلب الثالث).

المطلب الأول

الاستثمار الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات التي يمكنها المساهمة في دعم الأمن الغذائي و المساهمة في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ولما تملكه الجزائر من

مقومات وامكانيات مادية وبشرية وطبيعية وشساعة مساحتها ،وتوفر اليد العاملة يجعل هذا المجال من بين المجلات التي يمكن للجزائر الاستثمار فيها وتحقيق امنها الغذائي والخلص من هيمنة الصادرات النفطية .

سنتعرض في هذا المطلب الي البرامج الوطنية لتنمية القطاع الفلاحي (الفرع الأول) وأهمية الزراعة في الاقتصاد الوطني (الفرع الثاني).

الفرع الأول

البرامج الوطنية لتدعيم وتنمية القطاع الزراعي

عملت الدولة الجزائرية علي تطوير وتحسين القطاع الزراعي وجعله قاعدة متينة للاقتصاد الوطني حيث أعطت الدولة أهمية كبيرة لهذا القطاع وضعت مجموعة من البرامج لتحقيق التوازن والاستقرار الغذائي وتوفير التسهيلات للفلاحين،فهذا القطاع ذو اهمية كبيرة لأنه يؤثر علي القطاعات الأخري ويساعد علي الخروج من قطاع المحروقات ولذلك قامت الدولة بوضع مجموعة من البرامج لتدعيم وتنمية القطاع الزراعي . [1]

❖ البرنامج الوطني لتنمية الفلاحة PNDA :

هو برنامج خاص يرمي الي تطوير وعصرنة القطاع الفلاحي من خلال المحافضة وحماية الموارد الطبعية واستصلاح الاراضي الفلاحية وتكثيف الانتاج وتحسين نوعيته فهذا المخطط يسعي الي تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر .[2]

[1] أوكفيف عقيلة ، قلبي صبرينة ، الاجراءات المطبقة علي عمليات الاستراد والتصدير ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ،تخصص قانون عون اقتصادي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2017 ، ص 73.

[2] بلحجار نصيرة ، شريفي خديجة ، تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي محند ولحاج ، البويرة ، 2018-2019 ،ص 09.

*أهداف المخطط الوطني لتنمية الفلاحة :

يهدف المخطط الوطني لتنمية الفلاحة الي مجموعة من الأهداف التي ترقي القطاع الفلاحي في الجزائر والتي تكمن فيما يلي :

- تحقيق الامن الغذائي بتنويع المنتوج وتكثيفه .
- الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية .
- تحسين المستوي المعيشي للفلاحين .
- زيادة حجم الانتاج وتحسين نوعيته من أجل التوجه نحو التصدير .[1]
- تطوير المنتجات الزراعية وزراعة كل منتج حسب المنطقة الملائمة له .
- تحويل الاراضي الجافة والشبه جافة التي لا تصلح لزراعة الحبوب الي مزارع للأشجار المثمرة والانشطة الملائمة لها.
- استصلاح الاراضي الصحراوية وتهيئتها للزراعة.
- تقليص الفاتورة الغذائية بتطوير الانتاج الوطني والحد من الاستراد.[2]

بعدها توسع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية واصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية P N DAR وكان هدفها تحسين النشاط الفلاحي الريفي الغابي والرعوي وتعزيز المستثمرات الفلاحية، وتأهيل البني التحتية وانعاش المناطق الريفية .[3]

[1] مجدولين ديهية ، استراتجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ضل الانضمام للمنضمة العالمية للتجارة ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتره في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوتم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016-2017 ، ص162.

[2] رشيد حمريط ، دور الاستثمار الفلاحي في دعم ايرادات الدولة ، الزراعة الصحراوية ولاية بسكرة نموذجا ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013-2014 ،ص42 .

[3] واكد وردية، سعيدي هنادي ، احلال الواردات في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص قانون الاعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2015 ، ص 59.

❖ التجديد الفلاحي الريفي ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادية

أطلق رسميا في سنة 2003 ويؤكد سياسة التنمية الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 وهدفه تحويل الفلاحة الي محرك النمو الاقتصادي ويدعم الامن الغذائي الوطني بتحرير المبادرات وتحديث اجهزة الانتاج ، ويقوم هذا البرنامج علي ثلاثة ركااز اساسية و هي :

- **التجديد الزراعي :** يركز علي البعد الاقتصادي وضمان الامن الغذائي .
- **التجديد الريفي :** وذلك من خلال السير الدائم للموارد الطبعية وموازنة مختلف الأقاليم الريفية .
- **برنامج دعم القدرات البشرية والفنية :** جاء للرد علي الصعوبات التي يواجهها الفاعلون فيما يتعلق بالعصرنة والتحكم في تقتيات الانتاج الحدية.[1]

الفرع الثاني

أهمية الزراعة في الاقتصاد الجزائري

يمكن ذكر اهمية القطاع الزراعي فيما يلي :

- المساهمة في تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي :والامن الغذائي يعني توفير الدولة الغذاء للموطنين علي المستوي القريب والبعيد . والاكتفاء الذاتي هو توفير الاحتياجات الغذائية عن طريق انتاجها محليا واستغلال الأراضي الزراعية وزيادة الانتاج .[2]
- مساهمة الزراعة في الناتج الوطني الاجمالي : ان مساهمة القطاع الفلاحي الناتج الوطني

[1] واكد وردية ، المرجع السابق ، ص 58.
[2] حفايضية يمينة ، المرجع السابق ، ص .58

يعتبر من بين المؤشرات الاقتصادية التي تبين مدي نجاح استراتجية تطور هذا القطاع ميؤثر علي تكوين الدخل الاجمالي وزيادته مما يرفع نصيب الفرد من الدخل وهو من بين المؤشرات التي ترفع النمو الاقتصادي لأي دولة .[1]

- مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب شغل : ان نسبة كبيرة من السكان يشتغلون في الزراعة والنشطات المرتبطة بها.خاصة ان قطاع الزراعة من القطاعات المستوعبة لأعداد كبيرة من البطالين . فتوفر مناصب الشغل يعتبر من أهم أهداف التنمية الفلاحية في الجزائر بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي وخاصتا في المناطق الريفية .[2]

- مساهمة الزراعة في الصناعة : يلعب القطاع الزراعي دور كبير في تنمية القطاع الصناعي فهو يقدم له المواد الأولية لازمة في بعض المجلات كالصناعة الغذائية حيث تحول المواد الزراعية الي منتجات صناعية كصناعة المصبرات الغذائية المطاحن فكلما كانالانتاج الزراعي وفير زادت سرعة نمو الانتاج الصناعي .[3]

المطلب الثاني

الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول

تعتبر السياحة من أهم القطاعات نمو في التجارة الدولية حيث ان هذا القطاع يساهم بشكل كبير في زيادة الدخل الوطني ومصدر للادخال العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات ويعتبر من بين القطاعات الاستراتجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية

[1] مجدولين ديهية ، المرجع السابق ، ص 246 .
[2] رشيد حمريط ، المرجع السابق ، ص 55 .
[3] غريدي محمد ، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ضل الانضمام الي المنضمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر 03 ،2011-2012 ، ص 39 .

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تملك امكانيات ضخمة في المجال السياحي بشساعة مساحتها وكثرة المعالم الاثرية والسياحية فيها .

سنتطرق في هذا المطلب الي المؤسسات الفاعلة علي النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر (الفرع الاول) واثار القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر (الفرع الثاني).

الفرع الأول

المؤسسات الفعالة بالنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر

قامت الدولة بانشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات التي من شأنها تعزيز وتطوير القطاع السياحي في الجزائر والتي يمكن ان نذكر منها :

❖ وزارة السياحة MATET :

تم انشاء وزارة السياحة بموجب المرسوم63-474 [1] المؤرخ في 20 ديسمبر 1963 حيت وكلت لها مجموعة من المهام :

- ترقية والتعريف بالسياحة الجزائرية .
- تطبيق استراتجية الحكومة في مجال السياحة .
- انجاز المختطات التنموية السياحية .[2]

[1] المرسوم رقم 63-474 ، المؤرخ في 20ديسمبر 1963 ، المتضمن انشاء وزارة السياحة ، جريدة رسمية ، عدد 97 ، الصادرة في 27 ديسمبر 1963 .

[2] قداش عبد الكريم ، بن العربي بوعلام ، معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص قانون الاعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2017-2018 ، ص39 .

❖ الدوان الوطني للسياحة O NT :

انشئ بموجب المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمتضمن انشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه [1] حيث وكلت له مجموعة من المهام للقيام بها :

- مراقبة الاستثمارات السياحية في الجزائر .
- انجاز الدراسات حول مناطق التوسع السياحي .
- توجيه وتنظيم المتعاملين السياحين .
- ترقية المنتوج السياحي الجزائري .[2]

❖ الوكالة الوطنية لتنمية السياحة A N DT :

أنشأت بموجب المرسوم رقم 98 -70 المؤرخ في 21 فيفري 1998 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الاساسي [3] ووكلت لها مجموعة من المهام :

- حماية وصيانة مناطق الاستغلال السياحي .
- تخصيص الاراضي الضرورية للمشاريع السياحية .
- تهيئة الاراضي السياحية .[4]

❖المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ENET :

انشئ بموجب المرسوم رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998 يتضمن انشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية [5] ووكلت لها مجموعة من المهام :

---

[1] مرسوم رقم 88-214 ، المؤرخ في 31أكتوبر1988 ، يتضمن انشاء الدوان الوطني للسياحة وتنضيمه ، جريدة رسمية ، عدد 44 ، الصادرة في 02 نوفمبر 1988، المعدل والمتمم بموجب الموسوم 90-409 ، المؤرخ في 22ديسمبر 1990 والمعدل والمتمم بالمرسوم 92-402 ، المؤرخ في أكتوبر 1992 .

[2] قداش عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص41 .

[3] مرسوم رقم ، 98-70 ، المؤرخ في 21 فيفري 1998 ، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي ، جريدة رسمية ، عدد 11، الصادرة في 01 مارس 1998.

[4] سماعيلي نسيمة ، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في ادارة الاعمال ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، 2013-2014 ص 93 .

[5] مرسرم تنفيذي رقم 98-94 مؤرخ في 10 مارس 1998 ، يتضمن انشاء المءسسة الوطنية للدراسات السياحية ، جريدة رسمية ، عدد 14 ، الصادرة في 15 مارس 1998 .

- انجاز الدراسات الخاصة بتحديد القدرات السياحية .
- مراقبة المشاريع التنموية .
- مراقبة ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية .
- انشاء بنك المعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية . [1]

الفرع الثاني

اثار القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية للجزائر

تكمن اثاروأهمية السياحة فيما يلي :

- مساهمة السياحة في الانتاج المحلي الاجمالي :ان مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي تصل الي 10% من المستوي العالمي ويعتبرمن بين القطاعات الكبري التي تكون الناتج المحلي للدول،ويقصد بالناتج المحلي القيمة المضافة للأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات موجهة للسياح كالفنادق وشركات الطيران .[2]

- مساهمة السياحة في مزان المدفوعات : يعتبر ميزان المدفوعات سجل يضم حقوق الدولة وديونها بالنسبة للدول الاخري الناشئة عن المبادلات التجارية ، والسياحة أثار هام في مزان المدفوعات فبدخول السياح الاجانب الي التراب الوطني يعتبر مدخول للعملة الصعبة ونفس الشيء في حالة خروج السياح ، فهنا أهمية السياحة تكمن في اعانة الاقتصاد الوطني ويتحقيق هذا الدعم نتيجة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية .[3]

[1] سماعيلي نسيمة ، المرجع السابق، ص 93.

[2] حميدة بوعموشة ، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في اطار مدرسة الدكتوره في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011-2012 ، ص 144 .

[3] صورية مساني ، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول ، دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة 1995-2014 ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2018-2019 ، ص 265 .

- مساهمة السياحة في التشغيل وتحسين المستوي المعيشي والقضاء علي البطالة حيث تساهم الاستثمارات السياحية بالقضاء علي البطالة ذلك يؤدي الي تحسين المستوي المعشي وزيادة الدخل حيث تعتبر السياحة من اكبر القطاعات المولیدة الشغل في عدة مجلات كالنقل السياحي والارشاد والحماية وتوفير فرض عمل بتوفير الحاجيات الخاصة للسياح من السلع والخدمات .[1]

- مساهمة السياحة في تحسين المستوي المعيشي غالبا ماتكونالمواقع السياحية المهمة والجالبة للسياح تكون في المناطق النائية والجبلية وعادةا ماتكون منعزلة عن المدن الكبري فلبد من اقامة منشئات سياحية في الاقاليم السياحية وتوفير الخدمات للسياح وذلك يخلق مناصب عمل لسكان تلك المناطق وذلك مايؤدي الي تحسن مستواهم المعشي .[2]

المطلب الثالث

الاستثمار الصناعي كأدات لتنمية الصادرات خارج المحروقات

ان الهيمنة الاقتصادية للمحروقات في الجزائرجعل الدولة تبحث عن بدائل اقتصادية للتخلص من هذه الهيمنة وتنويع صادراتها بتفعيل كافة القطاعات الاخري وعلي رأسها القطاع الصناعي الذي يلعب دور مهم في تطور وتنمية الاقتصاد الوطني ورغم ذلك فان هذا القطاع يشهد تاخر في مواكبة التطورات العالمية وذلك ما أدي بالدولة لمحاولة تطوير هذا القطاع بعد الاستقلال .

[1] حميد بو عموشة ، المرجع السابق ،ص 151.
[2] صورية مساني ، المرجع السابق ،ص 268 .

سنتطرق في هذا المطلب الي الاستراتجية التي اعتمدت عليها الجزائر لتطوير القطاع الصناعي بعد الاستقلال (الفرع الاول) والي أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية للجزائر (الفرع الثاني).

الفرع الأول

اسراتجية تطوير القطاع الصناعي منذ الاستقلال

قد مر القطاع الصناعي الجزائري بعدت مراحل مختلفة منذ الاستقلال :

❖ تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 1962-1969 :

شهدت هذه الفترة اخضاع جميع المؤسسات الصناعية التي غادرها المعمرون الي نضام التسيير الذاتي سنة 1963 وانشاء دواوين كدوان الحبوب والشركات الوطنية كشركة الكهرباء والغاز وشهدت هذه الفترة زوال عدد كبير من المؤسسات الصناعية وشهدت هذه الفترة قوة القطاع الفلاحي والخدماتي حيث يمثلان 73 بالمئة من الناتج الاجمالي اما القطاع الصناعي فكانت نسبة مساهمته حوالي 20 بالمئة فهذا الضعف الذي شهده القطاع الصناعي سببه نعدام سياسات تصنيع واضحة من الدولة وانعدام التكامل .[1]

❖ تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 1970-1979 :

اعتمدت الدولة الجزائرية مطلع السبعينات الي سياسة اقتصادية شاملة مبنية علي الصناعات المصنعة والثقيلة والتوجه نحو الانتاج الصناعي الموجه نحو السوق المحلية ، و بعد تاميم الحروقات تكونت للدولة قاعدة مهمة في الميدان الصناعي واصبحت مهيمنة علي

[1] مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة بعض الدول العربية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان 2017-2018 ، ص 102 .

الجهاز الانتاجي الصناعي والتحكم في وسائل الانتاج بنسبة تزيد عن 80 بالمئة ، وتطورت المختطات الاستثمارات خاصتا الصناعة الاستخراجية والتحويلية .[1]

❖ تطور القطاع الصناعي خلال الفترة 1980-1989 :

تميزت هذه المرحلة بالاصلاح الهيكلي والاقتصادي واعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وشهد تطبيق المختطان الخماسيان خلال هذه الفترة والاعتماد علي نموذج تنموي جديد بالتوازن بين مختلف القطاعات كما شهد القطاع الصناعي تحول من الصناعات الثقيلة الي الصناعات الخفيفة .[2]

❖ تطورالقطاع الصناعي خلال الفترة 1990-2014 :

قامت الدولة في هذه المرحلة بفتح القطاع الصناعي امام الخواص الاجانب والوطنين وفتحت الدولة المجال امام الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك بعد صدور قانون الاستثمار والذي ادي بفتح الاقتصاد الوطني وعرفت هذه الفترة الانفتاح الصناعي علي الصناعات ذات التكنلوجية العالية والمتمثلة في صناعة السيارات والادوية والصناعة الهواتف الذكية والدوات الكهرومنزلية .[3]

الفرع الثاني

أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية

تكمن اهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني فيما يلي :

[1] صباغ رفيقة ، استراتجية تطوير القطاع الصناعي كادات للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية ، المؤتمر الدولي استراتجية تطوير القطاع الصناعي في ايطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي ، جامعة البليدة 02 ،ص 12 .

[2] سليم بوهندل ، اشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ضل التحولات الاقتصادية الدولية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2016-2017 ، ص96 .

[3] صباغ رفيقة ، المرجع السابق ، ص 14 .

يساهم القطاع الصناعي في تسريع نمو الدخل القومي من خلال التكامل بين الصناعة والقطاعات الاخري ،ولقدرة القطاع الصناعي علي استعاب التكنلوجية و الألات الحديثة .

يعتبر التصنيع من بين العوامل التي تحقق الامن الغذائي الناتج عن القطاع الفلاحي و ذلك بتوفير الألات والمعدات الزراعية الحديثة والاسمدة والمبيدات فبتطورالقطاع الصناعي يمكن تطوير القطاع الزراعي .

يساهم القطاع الصناعي في تحسين الميزان التجاري وسبب ارتفاع اسعار المنتوجات المصنعة مقارنة باسعار المواد الخام في السوق الخارجية وهذا مايؤدي الي زيادة المداخيل وتحسين المستوي المعيشي.[1]

يساهم القطاع الصناعي في توفير مناصب شغل والقضاء علي البطالة وسببه السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة خلال السنوات الاخيرلترقية وتطويرالقطاع الصناعي وذلك بتوفير مناصب شغل والمحافضة علي ادات الانتاج فكلما زاد طلب السلع زادت اليد العاملة وخاصتا بعد ظهور الصناعات الجديدة التي تتطلب اليد العاملة .[2]

مساهمة الصناعة في دعم الاستقلال الاقتصادي وذلك عن طريق توفير العديد من السلع التصديرية والتي تقلل من فاتورة الاستراد وذلك ماينعكس علي المزان التجاري فبتصنيع السلع في التراب الوطني تنصرف الحاجة الي استرادها من الاسواق الخارجية ويساهم القطاع الصناعي في توفير النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية .[3]

[1] مخطار سليم ، المرجع السابق ، ص 101 .
[2] فاتح حركاتي ، القطاع الصناعي بديل تنموي خارج المحروقات ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 32 ، العدد 02 ، 2018 ، ص 320 .
[3] سليم بوهندل ، المرجع السابق ، ص 54 .

المبحث الثاني

التحديات والعقبات التي تواجه التصدير الغير نفطي في الجزائر

يعتمد الاقتصاد الجزائري علي عائدات المحروقات لادخال العملة الصعبة وتزويد البلاد بمحتجاتها ، ونلحض غياب عائدات الصادرات الغير نفطية رغم التدابير والاجراءات والاصلاحات التي قامت بها الدولة لدعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات الي أن تلك القطاعات ضلت عاجزةعن كبح المحروقات يرجع ذلك الي مجموعة من العقبات والمشاكل التي تواجه التصدير الغير نفطي في الجزائر .

سنتطرق في هذا المبحث الي هامشية الصادرات الغير نفطية في الجزائر (المطلب الأول)والي مشاكل ومعوقات التصدير في الجزائر (المطلب الثاني).

المطلب الأول

هامشية الصادرات الغير نفطية في الجزائر

بالنظر الي نسبة الصادرات خارج المحروقات يتضح لنا أن التصديرالغير نفطي مهمش وغير قادر علي مواكبة المحروقات ورغم محاولة الدولة النهوض بشتي المجلات الي ان الفشل محتوم عليها رغم كل الاصلاحات الهيكلية والتدعيمات التي شهدها كل من القطاع الزراعي والصناعي والسياحي .

سنتطرق في هذا المطلب الي مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر (الفرع الأول) ومشاكل ومعوقات القطاع الصناعي في الجزائر (الفرع الثاني) والي مشاكل و معوقات القطاع السياحي في الجزائر (الفرع الثالث).

الفرع الأول

مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر

بالرغم من شساعة مساحة الجزائر وتوفر اليد العاملة الا أن القطاع الفلاحي يبقي غير قادر علي تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية حاجيات السوق الوطنية ، وتعدي ذلك الي ان اصبحت تستورد حاجياتها الغذائية من الاسواق الخارجية واستنزاف العملة الصعبة لتحقيق أمنها الغذائي .[1] وهذا بسبب مجموعة نم المعوقات والمشاكل :

- صعوبة الحصول علي العقار الفلاحي .
- ارتفاع تكاليف الاستثمار في القطاع الفلاحي وغياب الدعم .
- نقص التمويل وصعوبة الحصول عليه حاصتا بالنسبة للمستثمرين الخواص .[2]
- النمو الدمغرافي المتزايد الذي ادي الي زيادة الطلب علي السلع الفلاحية.
- عدم التفكير في الاصلاح الزراعي واستعمال مدخولات المحروقات لسد حجات السكان.
- سوء استغلال الاراضي الفلاحية من طرف الفلاحين وعدم استثمارها جيدا.[3]
- ومن بين المشاكل الأخري التي يشهدها هذا القطاع تدهور الزراعة التقليدية

[1] بن ساحة مصطفي ، استراتجية الصادرات غير نفطية علي النمو الاقتصادي في الجزائر وحالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التجارة الدولية ، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بغزداية ،2010-2011 ، ص 69 .

[2] وكد وردية ، المرجع السابق ، ص41 .

[3] بن لحرش صراح ، المرجع السابق ، ص 151 .

وهجرة المزارعين أراضيهم بسبب عدم صلاحيتها للزراعة وافتقار التربة بسبب كثرة استنزافها ونقص الامطار وتعرضها للتعرية ، ونقص الدعم والتميل من الدولة وعدم توفير الاصناف الجديدة من البذور التي تتلائم مع البيئة الصحراوية وتدهور السلالات الحيوانية وهجرة اليد العاملة الشيئ الذي يؤدي الي ارتفاع تكاليف الزراعة ونقص الخبرة لدي المزارعين .[1]

- ويعاني القطاع الزراعي من مشاكل تكنلوجية حيث تلعب التكنلوجية الزراعية دور مهم في تحديد معدل الانتاج ويرجع عدم تطور القطاع الفلاحي الجزائري الي استعمال معدات فلاحية بسيطة وغيب الالات الحديثة .[2]

الفرع الثاني

مشاكل ومعوقات القطاع الصناعي في الجزائر

بالرغم من توفر المواد الاولية اللازمة للصناعة لكن المشكل لم يحل ولم يجعل عجلة القطاع الصناعي تدور الي الامام وضل يتخبط في المشاكل والمعوقات التي يمكن تقسمها التالي :

- مشاكل متعلقة بالمعدات والألات : يواجه هذا القطاع انخفاض في نسبة الانتاج وارتفاع تكلفته وذلك بسبب الألات المستخدمة في المصانع حيث اما تكون قديمة ولديها مشاكل وأعطاب أنه تفتقر للتكنلوجية الحديثة .[3]

[1] رشيد حمريط ، المرجع السابق ، ص49 .

[2] قربعي نسيمة ، التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع اسعار النفط 2014-2018 ، مذكرة ماستر فق العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2018-2019 ، ص 53 .

[3] ساعو باية ، القطاع الصناعي الجزائري المشاكل والحلول ، معارف مجلة علمية دولية محكمة ، جامعة البويرة ، العدد 22 ، 2017 ، ص 84 .

- مشاكل متعلقة بالتسويق :ان مشكل التسويق يعتبر من اهم المشاكل التي تعيق القطاع الصناعي داخليا وخارجيا وصغر السوق المحلية وعدم قدرتها علي استعاب الأنتاج المحلي والمنافسة الغير عادلة بين المتوج المحلي والمنتوج المستورد وسببه فتح الدولة للسوق الوطنية امام الأجانب دون قيود. [1]

- المشاكل المتعلقة بالتمويل : يواجه القطاع الصناعي صعوبة لايجاد التمويل ويرجع ذلك الي استنزاف المدخرات الوطنية في تمويل الاستراد وذلك علي حساب الاستثمرات المنتجة والموجهة نحوالتصدير وغياب الجهاز المصرفي الغير قادرعلي اقامة صنعات جديدة . [2]

- مشاكل تتعلق بالخبرة التقنية وغياب الدعم والتختيط الصناعي : تعتبر الخبرة الفنية من بين أهم الأسس التي تساعد علي النهوض بالقطاع الصناعي لمواكبة التقدم الذي يحدث في مجلات الانتاج وسبب ذلك نقص مؤسسات التعليم والتكوين ، واعتماد المؤسسات الصناعية علي التكنلوجيا المستوردة ، وعدم البحث في انتاج ألات حديثة للتخلي عن التكنلوجية الحديثة للتخلي عن التكنلوجية الخارجية .[3]

- كثرة الفساد الاداري بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة ويرجع سبب ذلك الي عدم مراقبة المشاريع المنجزة .

- تبعية للخارج في التموين الصناعي مما ادي الي ضعف الأداء الصناعي وغياب الجودة والنوعية .

- سوء استخدام الطاقات الانتاجية والتبعية للخارج مما ادي الي ارتفاع اسعار

[1] مصطفي بودرامة ، الطيب قصاص ، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر ، مجلة زؤي الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، العدد ، 12 ، 2017 ، ص205 .
[2] ساعو باية ، المرجع السابق ، ص 84 .
[3] مصطفي بودرامة ، المرجع السابق ، ص 205 .

السلع الجزائرية ن وغياب ثقافة التصدير لدي المتعاملين الاقتصاديين .[1]

الفرع الثالث

مشاكل ومعوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

بالرغم من تميز الجزائر عن البلدان الأخري المجاورة بشساعة المساحة والمناطق الطبيعية والأثرية الا أن قطاعها السياحي يعاني من مشاكل ونقائص تعيق تنمية هذا القطاع يمكن ذكرها كالتالي :

- معوقات متعلقة بتسير القطاع السياحي : وسبب في ذلك هوغياب وكلات ترويج السياحة في الولايات الاستراتجية ،صعوبة الحصول علي العقارات اللازمة لاقامة المشريع السياحية بسبب تحكم الوكالة الوطنية للسياحة في العقار، وعدم تحديد خريطة دقيقة للمناطق السياحية .[2]

- العوائق الادارية والقانونية للاستثمار السياحي : الفساد الاداري وغياب الثقافة بسبب كثرة العراقيل والاجراءات الادارية والتي تؤدي الي الفساد حيث يلجئ المستثمر السياحي الي طرق بديلة لتسهيل الاجراءات للحصول علي الرخصة باستعمال الرشوة والوساطة . تدهور الاستقرار السياسي والامني الشيء الذي يجعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات ذات درجة خطر مرتفع بسب ازمات التسعينات وغياب الامن بشتي أنواعه (الصحي والغذائي والضطرابات الامنية).[3]

[1] واكد وردية ،المرجع السابق ، ص 14 .
[2] بلحميري خيرة ،حفص بونبعو ياسين ، مؤشرات ومعوقت القطاع السياحي في الجزائر وسياسة تفعيله لتنمية الاقتصاد الوطني في ضل التحولات الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد والتنمية ، جامعة يحي فارس ، المدية ، العدد 08، 2017 ، ص 220 .
[3] عوينان عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 222.

- ضعف الدعاية والنشاط الترويجي للمعلومات السياحية وضعف تكنلوجيا الاعلام والاتصال في القطاع السياحي وضعف تدفق الانترنات وعدم كفاية مواقعها

- انخفاض مستوي الخدمات السياحية والفندقية وسببه قلة الاستثمارات وقاة المؤسسات المالية الداعمة للاستثمارالسياحي وغياب الخدمات السياحية كالفنادق الفخمة والنقل حيث ل لايوجد ربط جوي جيد بين انحاء الوطن .[1]

- ضعف أداء وكلات الاسفار ونقص التكوين بحيث تشهد الوكالات السياحية غياب في التحكم بالتقنيات الجديدة وعدم وجود نضام لوكلات الاسفار ونقص تكوين موظفيها .

- غياب الانشطة الاعلامية ونقص المشاركات في الصلونات والمعارض الدولية وغياب الاشهار السياحي .[2]

المطلب الثاني

مشاكل ومعوقات التصدير في الجزائر

ان السياسة التي انتهجتها الدولة بالتوجه نحو ترقية الصادرات خارج المحروقات اصبح حتمية لامفر منها بسبب تذبذبات أسعار البترول والازمات الاقتصادية التي ضلت تعصف بالاقتصاد الوطني ومن جهة أخري نلاحظ غياب كامل للتصدير الغير نفطي والذي يسجل نتائج ضعيفة امام المحروقات ، وذلك بجملة من المشاكل والمعوقات التي تعيق تطور الصادرات الجزائرية .

سنتطرق في هذا المطلب الي المشاكل والمعوقات علي المستوي الجزائي (الفرع الأول) و والمشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي (الفرع الثاني) والمشاكل المرتبطة

[1] قداش عبد كريم ، المرجع السابق ، ص 69 .
[2] سماعيني نسيمة ، المرجع السابق ، ص 219 .

بالمحيط التشريعي والمؤسساتي (الفرع الثالث) .

الفرع الأول

مشاكل علي المستوي الجزائي

يمكن تلخيصها فيما يلي :

- غياب سياسة محددة الاهداف والمعالم .
- عدم تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في نضام الجودة واهمالها وخاصتا المنتوجات الموجهة للتصدير .
- غياب نظام المعلومات التي تحدد كافة البينات حول المنتوج اوالسلعة وموقعها في السوق .
- غياب التحفيز داخل المؤسسة الشيئ الذي يؤدي الي غياب الابداع والابتكار من طرف العمال وعدم قدرة المؤسسات مواكبة جودة وحداثة ونوعية المنتجات الاجنبية وغياب الهياكل التي تتكفل بالتسويق الدولي للمنتوجات .
- انعدام قنوات الوزيع ذات طابع خاص وغياب خدمات مابعد البيع في صفقات التصدير وهذا يعود الي عدم كفاءة المؤسسات لممارسة عملية التصدير . [1]

الفرع الثاني

المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

يمكن تلخيص هذه المشاكل فيما يلي :

[1] وصاف سعيدي ن تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد01 2002 ، ص 12 .

- غياب خطة واضحة المعالم في ضل التشابك الكبير بين السوق الوطنية والخارجية
- عدم امتلاك المتعاملين الاقتصاديين ثقافة التصدير وميلهم الي الاستراد الذي يعتير الطريق السهل للربح وتفادي الاخطار الناجمة عن التصدير .
- غياب الخبرة لدي المصدرين الجزائريين والتي تحول دون نمو قواهم في السوق الخارجية لمدة طويلة وذلك بسبب محدودية قدراتهم التنافسية في السوق الخارجية.
- غياب الابداع والابتكار نتيجة سوء استعمال التكنلوجية الذي ادي الي افتقار المنتوجات الموجهة للتصدير للمواصفات الدولية كالتغليف والتصميم .
- غلاء المنتوجات المصدرة في الاسواق الخارجية بسبب تدهور العملة الوطنية ، وعدم توافق المنتجات المصدرة مع المعايير الدولية من حيث الجودة النضافة ونوعية المنتوج .[1]

الفرع الثالث

المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي

تكمن فيما يلي :

- عدم انتظام التواجد التجاري في الاسواق الخارجية واضاعة فرصة استغلالها وهذا مالا يخدم الصادرات خارج المحروقات .
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي مما يتسبب في ارتفاع تكلفة المنتوج في الأسواق الخارجية وذلك ينقص تنافسية مع المنتوجات الاخري .
- سوء استخدام الموارد المالية المقدمة من طرف الدولة كالصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات .

[1] حفايضية يمينة ، المرجع السابق ، ص 19.

- تدخل المهام في في الهيئات الداعمة للصادرات الغير نفطية .
- صعوبة وصول المعلومات عن الاسواق الخارجية وذلك بسبب اهمال وضيفة التسويق الدولي ونقص خبرة المسوق الجزائري .
- عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية للمؤسسة .[1]

[1] عدة ، محمد ، المرجع السابق ، ص 71 .

خاتمة :

إن الاستراتجية التي إنتهجتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال وإلى وقتنا الحالي في تنويع و تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات وجعلها المورد الاساسي للإقتصاد الوطني ورغم كل الاعانات والتسهيلات المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين إلا أن استراتجية تنمية الصادرات الغير نفطية لم تعرف طريقها الي الوجود .

فالسياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية في تحرير تجارتها الخارجية وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص والأجانب بعد الأزمة النفطية 1986التي عصفت بالإقتصاد الجزائري وستراتجية دعم الصادرات واستحداث مجموعة من الاجهزة الداعمة للتصدير في الجزائر لتخفيف الضغوطات علي المصدرين وتقديم الدعم لهم إلا أنها فشلت في تطوير وتنويع الصادرات وسبب ذلك راجع إلى ضعف نسبة تدخل هذه الأجهزة من الناحية الواقعيةمقارنة بالإصلاحات المخولة لها قانونا ، بسبب الفساد الاداري والاسياسي وبقيت الصادرات خارج المحروقات علي حالها وغير قادرة علي مجابهة القطاع النفطي .

و الإستراتجية التي انتهجتها في تطوير وتنويع القطاعات الإستراتجية الأخري كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع السياحي ضلت عاجزة عن تحقيق احتياجات السوق المحلية ونقص وردائة جودتها مقارنة بالمنتوجات الاجنبية ، فضلت هذه القطاعات تتخبط في المشاكل والمعوقات رغم الدعم المخصص من طرف الدولة والهيئات المستحدثة لترقية هذه القطاعات والنهوض بها، إلا ان هذه القطاعات تعاني من عدت مشاكل ومعوقات كسوء جودة والنوعية ، ونقص الخبرة ، ونقص الدعم والفساد الاداري ، ونقص ترويج والتسويق السلع والمنتوجات وردائة الخدمات إلخ..... من المشاكل فضلت عاجزة عن تحقيق أي نسبة نمو وكبح هيمنة الصادرات علي الإقتصاد الوطن ، لذي يجب علي الدولة حل مشاكل كل قطاع والمحاولة في تطويرها ومراقبة الهيئات القائمة عليها ، لضمان تطور هذه القطاعات وتنويع الصادرات خارج المحروقات

قائمة المراجع :

الكتب :

1- **حسن أحمد توفيق** ، التجارة الخارجية ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1987 .

2- **خالد أحمد علي محمود** ، التجارة الدولية بين الحماية والتحرير والنظرية الحديثة واثارها في الفكر الاقتصادي العالمي ، الطبعة الأول ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2019 .

3- **عجة الجلالي** ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الي احتكار الخواص ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 .

4- **محمد أحمد السترتي** ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الطبعة الأولي ، مؤسسة روية ، مصر ، 2002 .

5- **محمود حميدات** ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2000.

الرسائل والمذكرات الجامعية :

1 - رسائل الدكتوراه:

1- **حجارة ربيحة** ، حرية الاستثمار في التجارة الخارجية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص قانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2017 .

2- **رشيد حمريط** ،دورالاستثمارالفلاحي في دعم ايرادات الدولة- الزراعات الصحراوية – ولاية بسكرة نموذجا ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013-2014 .

3- **سليم بوهندل** ، اشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ضل التحولات الاقتصادية الدولية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ب، باتنة ، 2016-2017 .

4- **صورية مساني** ،الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة مابعد البترول دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة 1995-2014 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كليةالعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011-2012 .

5– **عوينان عبد القادر** ،السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000- 2025)في ضل الاستراتجية السياحية الجديدة المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة SDAT 2025 ، أطروحة دكتوراه علوم في العلومالاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسسير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر 03 ، 2012-2013 .

6- **غريدي محمد** ، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ضل الانضمام

الي المنضمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر 03 ، 2011-2012 .

7- **مجدولين ديهية** ، استراتجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ضل الانضمام الي المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016- 2017 .

8 - **مخضار سليم** ،دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كليةالعلوم الاقتصادية ووعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2017- 2018 .

2 - مذكرات الماجيستر :

1- **بن ساحة مصطفي**،استراتجية الصادرات الغير نفطية علي النموالاقتصادي في الجرائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في تخصص تجارة دولية ، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بغرداية ، 2010-2011 .

2- **بن لحرش صراح** ، تشجيع الصادرات خارج المحروقات ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2012-2013 .

3- **حمشةعبد الحميد** ،دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل التطورات الدولية الراهنة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،
2012-2013 .

4- **حميد بوعموشة** ، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في مدرسة الدكتوراه علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011-2012 .

5- **سماعيلي نسيمة** ، دورالاسياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، مذكرة انيل شهادة الماجيستر في ادارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، 2013-2014 .

6- **شيخي حفيضة** ، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "منضمة التجارة العالمية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في

الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية ووعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، 2012-2011 .

7- **فيصل لوصيف** ، أثارسياسات التجارة الخارجية عل التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيسترفي ايطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 01 ، 2013-2014 .

8- **قاسمي لخضر** ، أثر الصادرات الغير نفطية علي النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقلة حول تنوع الاقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2013-2014 .

9- **مدوري عبد الرزاق** ، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران ، 2011-2012 .

3- مذكرات الماستر :

1- **أوكفيف عقيلة ، فليسي صبرينة** ،الاجرءات المطبقة علي عمليات الاستراد والتصدير، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ،تخصص قانون عون اقتصادي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو، 2017 .

2- **بن علي فطيمة ، عيسات فريدة** ، التجارة الخارجية بين الحرية والرقابة ، مذكرة لنيل هادة الماستر في القانون ، تخصص قانون الاعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2020 .

3- **بلحجار نصيرة، شريفي خديجة** ، تنمية القطاع الفلاحيودعمه في الجزائر ، مذكرة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي محند ولحاج ، البويرة ، 2018-2019 .

4- حفايضية يمينة، برقوق صبرينة ، ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر خلال الفترة 2004-2017 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي ، قالمة ، 2017-2018 .

5- حموش ديهية ،شبيني صبرينة ،انعكسات التجارة الخارجية علي النشاط الانتاجي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2015 .

6- زوبير طيوح ، أثار تحرير التجارة الخارجية علي الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 1980-2013 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015 .

7- زوروو نورية ، الاجهزة الداعمة لنشاط التصدير فيالقانون الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2019 .

8 – عدة محمد ، تأثير الصادرات علي النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة الممتدة 1990-2014 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكادمي في العلوم التجارية ، طلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2015-2016 .

9- قداش عبد الكريم، بن العربي بوعلام ، معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2017-2018 .

10- **قرباعي نسيمة**، التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط 2014-2018 مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2018-2019 .

11- **واكد وردية ، سعيدي هنادي**، احلال الواردات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون تخصص قانون أعمال ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ، 2015 .

المقالات والمداخلات :

1- المقالات :

1- **بلحميريخيرة ، حفص بونبعو ياسين** ، مؤشرات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وسياسة تفعيله لتنمية الاقتصاد الوطني في ضل البحوث الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد والتنمية ، جامعة يحي فارس ، المدية ، العدد 08، 2017 ، ص210 -233 .

2- **بوضياف سامية** ،سياسة تحرير التجارة الخارجية وأثارها علي التنافسية الدولية ،مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات ، جامعة البليدة 02 ، العدد 07 ،ص 200- 215 .

3- **زغيب شهرزاد ، ليلي عسلاوي**، افاق انضمام الجزائر الي المنضمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 04 ، 2003 ، ص79- 96 .

4- **ساعو باية** ، القطاع الصناعي الجزائري المشاكل والحلول ، معارف مجلة علمية ودولية محكمة ، جامعة البويرة ، العدد22 ، 2017 ، ص 75 - 94 .

5- **فاتح حركاتي** ، القطاع الصناعي الجزائري بديل تنموي خارج المحروقات ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 32 ، العدد 02 ، 2018 ، ص307 -331 .

6- **محمد رتول** ، تحولات الاقتصاد الجزائري ، بحوث اقتصتدية عربية مجلة علمية ، جامعة

سطيف ، العدد 23 ، 2001 .

7- **مصطفي بودرامة ، الطيب قصاص** ، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤي الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، العدد 12 ، 2017 ،ص 196-210 .

8- **هيروشي خطاب** ، نحو استراتجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة احصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة ، مجلة المالية والسوق ، جامعة وهران 02 ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2019 ، ص 501- 520 .

9- **وصاف سعيدي** ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 01 ، 2002 ، ص 06- 17 .

2 - المداخلات :

1- **بن بعلاش خاليدة** ، الايطار القانوني والتنضيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات مداخلة القيت ضمن أشغال الملتقي الوطني حول ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائريومي 11 و 12 مارس 2014 ، جامعة ملود معمري ، تيزي وزو ،ص 01-18 .

2- **سليمة طبايبية** ، تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين الضرورة والتشريع واشكالية التبعية للمحروقات (الواقع والتطلعات المستقبلية) ، المؤتمر الدولي الخامس الموسوم بالممارسلت الادارية الشكلية في تعزيز منضومة النزاهة والشفافية لمحاربة الفساد الاداري والمالي يومي 08- 10 تشرين الاول 2019 ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة .

3- **صباغ رفيقة** ، استراتجية تطوير القطاع الصناعي في الجزائر كألية للنهوض نالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية ، المؤتمر الدولي استراتجية تطوير القطاع الخاص في ايطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر ، جامعة البليدة 02 .

النصوص القانونية :

1- الدساتير :

1- دستور سنة 1996 ، منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 ، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 ، جريدة رسمية ،عدد 76 ، صادرة بتاريخ 08 ديسمبر 1996 ، م معدل بموجب القانون رقم 02-03 ، المؤرخ في 10 أفريل 2002 ، جريدة رسمية ، عدد 25 ، صادرة بتاريخ 14 أفريل 2002 ، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 08-19 ، مؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ، جريدة رسمية ، عدد 63 ، الصادرة في 16 نوفمبر 2008 ، والمعدل والمتمم بموجب القانون رقم 16-01 ، مؤرخ في 06 مارس 2016 ، يتضمن تعديل الدستوري ، جريدة رسمية ، عدد 14 ، صادرة في 17 مارس 2016 .

2- دستور سنة 2016 ، صادر بموجب قانون رقم 16-01 ، مؤرخ في 06 مارس 2016 ، متضمن تعديل الدستوري ، جريدة رسمية ، عدد 07 ، صادرة في 07 مارس 2016 .

2- النصوص التشريعية :

1- أمر رقم 63-414 ، مؤرخ في 28 أكتوبر 1963 ، متضمن انشاء تعريفة جمروكية جديدة ، جريدة رسمية ، عدد 80 ، صادرة في 29 أكتوبر 1963 .

2- أمر رقم 68-35 ، مؤرخ في 02 فيفري 1968 ، متضمن وضع حقوق جمروكية جديدة ، جريدة رسمية ، عدد 11 ، صادرة في 02 فيفري 1968 .

3- أمر رقم 73-12 ، مؤرخ في 30 جانفي 1973 ، يتعلق بشروط استراد البضائع ، جريدة رسمية ،عدد 14 ، صادرة في 15 فيفري 1974 .

4- قانون رقم 78-02 ، مؤرخ في 30 جانفي 1978 ، يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، جريدة رسمية ، عدد 07 ، صادرة في 14 فيفري 1978 . (ملغي)

5- قانون رقم 88-29 ، مؤرخ في 19 يوليو 1988 ، يتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، جريدة رسمية ، عدد 29 ، صادرة في 20 يوليو1988 .

6- قانون رقم 90-10 ، مؤرخ في 14 أفريل 1990 ، يتعلق بالنقد والقرض ، جريدة رسمية عدد 16 ، صادرة في 14 أفريل 1990 . (ملغي)

7- قانون 90-16 ، مؤرخ في 07 أوت 1990 ، يتضمن قانون النالية التكميلي لسنة 1990 ، جريدةرسمية ، عدد 34 ، صادرة في 15 أوت 1990 .

8- أمر رقم 96-06 ، مؤرخ في 10 جانفي 1996 ، يتعلق بتأمين القرض عند التصدير، جريدة رسمية ، عدد 03 ، صادرة في 14 جانفي 1996 .

9- أمر رقم 03-04 ، مؤرخ في 19 يوليو 2003 ، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة علي عمليات استراد البضائع وتصديرها ، جريدة رسمية ، عدد 43 ، صادرة في 20 يوليو 2003 ، معدل ومتمم بالقانون 15-15 ، مؤرخ في 2015 ، جريدة رسمية ، عدد 41 ، صادرة في 29 يوليو 2015 .

2- النصوص التنظيمية :

1- مرسوم رقم 63-188 ، مؤرخ في 16 ماي 1963 ، يتضمن تحديد ايطار الحصص الخاص بالمنتجات المستوردة ، جريدة رسمية ، عدد 44 ، صادرة في 02 جويلية 1963 .

2- مرسوم رقم 63-474 ، مؤرخ في 20 ديسمبر 1963 ، يتضمن انشاء وزارة السياحة وتحديد قانونها الاساسي ، جريدة رسمية ، عدد 97 ، صادرة في 27 ديسمبر 1963 .

3- مرسوم رقم 74-14، مؤرخ في 30 جانفي 1974 ، يتعلق بالرخصة الاجمالية للاستراد، جريدة رسمية ، عدد 14 ، صادرة في 15 فيفري 1974 .

4- مرسوم رقم 84-390 ، مؤرخ في 20 ديسمبر 1984 ، المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، جريدة رسمية ، عدد 70 ، صادرة في 29 ديسمبر 1984 .

5- مرسوم رقم 87-63 ، مؤرخ في 03 مارس 1987 ، متعلق بانشاء الدوان الوطني للسوق والتصدير ، جريدة رسمية ، عدد10 ، صادرة في 04 مارس 1987 .

6- مرسوم رقم 88-201 ، مؤرخ في 18 أكتوبر 1988 ، يتضمن الغاء جميع الاحكام التنضمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات طابع اقتصادي الانفراد باي نشاط اقتصادي او احتكار التجارة الخارجية ، جريدة رسمية ، عدد 42 ، صادرة 19 أكتوبر 1988 .

7- مرسوم تنفيذي رقم 91-37 ، مؤرخ في 13فيفري 1991 ، يتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية ، جريدة رسمية ، عدد 23 ، صادرة في 20 مارس 1991 .

8- مرسوم تنفيذي رقم 96-93 ، المتضمن انشاء غرفة التجارة والصناعة ، جريدة رسمية عدد 16 ، صادرة في 06 مارس 1996 .

9- مرسوم تنفيذي رقم 96-327 ، مؤرخ في01 أكتوبر 1996 ، متضمن انشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية ، جريدة رسمية ، عدد 58 ، صادرة في 06 أكتوبر 1996 .

10- مرسوم رقم 98-70 ، مؤرخ في 21 فيفري 1998 ، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الاساسي ، جريدة رسمية ، عدد 11 ، صادرة في 01 مارس 1998 .

11- مرسوم تنفيذي رقم 98-94 ، مؤرخ في 10مارس 1998 ، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية للدراسات السياحية ، جريدة رسمية ، عدد 14 ، صادرة في 15 مارس 1998 .

12- مرسوم تنفيذي رقم 04-174 ، مؤرخ في 12 يونيو 2004 ، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية التجاغرة الخارجية وتنضيمها وسييرها ، جريدة رسمية ، عدد 39 ، صادرة

في 16 يونيو 2004 .

3- الأنظمة :

1- نظام رقم 91-03 ، مؤرخ في 20 فيفري 1991 ، يتعلق بشروط القيام باستراد السلع للجزائر وتمويلها ، جريدة رسمية ، عدد 23 ، صادرة في 25 مارس 1991 .

الفهرس :

مقدمة 1

الفصل الأول: استراتجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات ..... ! ERREUR SIGNET NON DEFINI.

المبحث الأول: استراتجية تحرير التجارة الخارجية..... 4

المطلب الأول: مفهوم تحرير التجارة الخارجية 4

الفرع الأول: تعريف تحرير التجارة الخارجية..... 5

الفرع الثاني: أهمية تحرير التجارة الخارجية 6

المطلب الثاني: الايطارالقانوني للتجارة الخارجية في الجزائر 7

الفرع الأول: التكريس التشريعي للتجارة الخارجية في الجزائر 7

الفرع الثاني: التكريس الدستوري للتجارة الخارجية في الجزائر..... 9

المطلب الثالث: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر 9

الفرع الأول: مرحلة رقابة الدولة علي التجارة الخارجية (1960- 1970). 10

الفرع الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1970- 1985).....13

الفرع الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية 1990 14

المبحث الثاني: استراتجية التصدير للنمو بالاقتصاد الوطني 17

المطلب الأول: مفهوم التصدير.....17

الفرع الأول: تعريف التصدير 18

الفرع الثاني: أهمية التصدير في التنمية الاقتصادية 18

المطلب الثاني: الأجهزة الداعمة للتصدير في الجزائر 19

الفرع الأول: الأجهزة الداعمة للتصدير ذات طابع عمومي.....20

الفرع الثاني: الأجهزة الداعمة للتصدير ذات طابع خاص.....22

الفصل الثاني:مجلات تنويع الصادرات وتحديات التصدير الغير نفطي في الجزائر 24

المبحث الأول: مجلات تنويع الصادرات في الجزائر خارج قطاع المحروقات..... 25
المطلب الأول: الاستثمار الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات 26
الفرع الأول: البرامج الوطنية لتدعيم وتنمية القطاع الزراعي 27
الفرع الثاني: أهمية الزراعة في الاقتصاد الجزائري 28
المطلب الثاني: الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول.....29
الفرع الأول: المؤسسات الفعالة بالنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر 30
الفرع الثاني: اثار القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية للجزائر.....32
المطلب الثالث: الاستثمار الصناعي كأدات لتنمية الصادرات خارج المحروقات 33
الفرع الأول: اسراتجية تطوير القطاع الصناعي منذ الاستقلال 34
الفرع الثاني: أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية 35
المبحث الثاني: التحديات والعقبات التي تواجه التصدير الغير نفطي في الجزائر..... 37
المطلب الأول: هامشية الصادرات الغير نفطية في الجزائر.....37
الفرع الاول : مشاكل ومعوقاتى القطاع الزراعي في الجزائر.....38
الفرع الثاني: مشاكل ومعوقات القطاع الصناعي في الجزائر 39
الفرع الثالث: مشاكل ومعوقات الاستثمار السياحي في الجزائر 41
المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات التصدير في الجزائر 42
الفرع الأول: مشاكل علي المستوي الجزائي 43
الفرع الثاني: المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي.....43
الفرع الثالث: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي 44
خاتمة : 46
قائمة المراجع : 47
الفهرس : 57

الملخص :

حاولت الدولة الجزائرية ترقية صادراتها خارج المحروقات بعد الاستقلال وذالك بتغير سياستها الخارجية بتحرير التجارة الخارجية التي مرت عبرمراحل الى أن تحررت كليا وتم تكريسها دستوريا ، واستحدثت الدولة مجموعة من الهياكل الداعمة التصدير للتخلص من الهيمنة الاقتصادية للمحروقات علي الاقتصاد الوطني وتحفيز المستثمرين لعرض سلعهم علي السوق الخارجية ،واتهجت الدولة سياسة تنويع الصدرات خارج المحروقات بالاستثمار في مجلات أخري كالزراعة والسياحة والصناعة للتخلص من هيمنة المحروقات .

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية ، ترقية الصادرات ، التصدير ، الاستثمار الزراعي ، الاستثمارالسياحي ، الاستثمار الصناعي .